

ولقد دأبنا على النصح بعدم محاولة الوصول إلى غزة بهذه الطريقة نظراً للمخاطر المحيطة بها. لكن في نفس الوقت هنالك حاجة واضحة لأن تمارس إسرائيل ضبط النفس وتتصرف وفقاً لالتزاماتها الدولية. سيكون من الضروري تقصي الحقائق حول هذا الحادث، وخصوصاً التحقق مما إذا كان قد تم اتخاذ ما يكفي من تدابير لمنع وقوع قتلى وإصابات.

تؤكد هذه الأنباء مدى أهمية رفع القيود المفروضة على دخول غزة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860. إن إغلاق المعابر غير مقبول ويؤدي لنتائج عكسية. وليس هنالك رد من المجتمع الدولي على هذه المأساة أفضل من التوصل بشكل عاجل لتسوية للأزمة في غزة.

أطالب الحكومة الإسرائيلية بفتح المعابر للسماح بدخول المساعدات إلى غزة دون أي قيود، ومعالجة القلق العميق تجاه الوضع الإنساني والاقتصادي المتدهور في القطاع وتأثيره على جيل من الشباب الفلسطيني.

وثيقة رقم 125 :

بيان مجلس الأمن الدولي حول الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية¹²⁵

1 حزيران/ يونيو 2010

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 6326 المعقودة في 1 حزيران/ يونيو 2010، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين":

يُعرب مجلس الأمن عن بالغ أسفه للخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن استخدام القوة خلال العملية العسكرية الإسرائيلية التي نُفذت في المياه الدولية ضد القافلة البحرية المتجهة إلى غزة. ويُعرب المجلس في هذا السياق عن إدانته لهذه الأعمال التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن عشرة مدنيين وإصابة الكثيرين بجروح ويقدم تعازيه إلى أسرهم.

ويطالب مجلس الأمن بالإفراج فوراً عن السفن وعن المدنيين الذين تحتجزهم إسرائيل. ويحث المجلس إسرائيل على أن تتيح فرص الوصول الكاملة للجهات القنصلية، وتسمح للبلدان المعنية باسترداد القتلى والجرحى فوراً، وتكفل إيصال المساعدات الإنسانية من القافلة إلى وجهتها.

ويحيط مجلس الأمن علماً ببيان الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ضرورة إجراء تحقيق كامل في هذه المسألة، ويطالب المجلس بتحقيق عاجل يتسم بالحياد والمصداقية والشفافية ويتماشى مع المعايير الدولية.

ويشدد مجلس الأمن على أن الوضع في غزة لا يمكن أن يستمر. ويكرر التأكيد على أهمية التنفيذ الكامل للقرارين 1850 و1860. وفي ذلك السياق، يكرر المجلس الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ويشدد على ضرورة مرور السلع والأشخاص بصورة دائمة ومنتظمة إلى غزة، وتقديم المساعدة الإنسانية في عموم غزة وتوزيعها دون إعاقة.

ويؤكد مجلس الأمن على أن الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات بين الطرفين، ويكرر المجلس التأكيد على أن حل الدولتين الذي يقضي بقيام دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات الحياة تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وسائر جيرانها، هو الحل الوحيد لإحلال السلام في المنطقة.

ويُعرب مجلس الأمن عن دعمه للمحادثات غير المباشرة، كما يعرب عن القلق لكون هذا الحادث وقع في وقت تجري فيه هذه المحادثات. ويحث المجلس الطرفين على ضبط النفس وتحاشي أية إجراءات انفرادية واستفزازية، كما يحث جميع الشركاء الدوليين على تشجيع جو يسوده التعاون بين الأطراف وفي كل أنحاء المنطقة.

وثيقة رقم 126 :

بيان المجلس الوطني الفلسطيني رداً على الاعتداء الإسرائيلي على سفن
أسطول الحرية¹²⁶

1 حزيران/ يونيو 2010

لقد اعتاد العالم على اعتداءات إسرائيل المتكررة على الشعب الفلسطيني الصامد الأعزل، بقيام جيشها بأعمال القتل والاعتقال والمطاردة لأبنائه، وبإقامة الحواجز والتضييق على حركة المواطنين وبمصادرة البيوت وهدمها وقلع الأشجار وتخريب الأراضي، وكان يقابل ذلك من دول العام [العالم] بالشجب والاستنكار، ومن الشعب الفلسطيني بالصمود والمقاومة بجميع أشكالها، لكن الاعتداء الهجمي الأخير على قافلة المساعدات الإنسانية المتوجهة إلى قطاع غزة لمساعدة أهلها الصابرين ولمعالجة المرضى منهم بتزويدهم بالعلاج وبالكراسي المتحركة لتمكنهم من الحركة التي حرمتهم منها الحرب الظالمة على القطاع، هو قرصنة بحرية دموية بمعنى الكلمة، وهو مؤشر على أن إسرائيل لا تأبه لقرارات الشرعية الدولية ولا لقوانين حقوق الإنسان ولا للرأي العام العالمي، وهي تعلن تحديها للجميع بعد قيامها بهذه العملية النكراء التي تتنافى مع أبسط القواعد الأخلاقية والقانونية، خاصة أنها بذلك تعتدي على ممثلي أربعين دولة عربية وإسلامية وأجنبية وفي المياه الدولية.

* نؤكد هنا أن إسرائيل ما كانت لتقوم بهذه الجريمة البشعة:

- لولا أنها تعرف أن ردود الفعل العربية والإسلامية لن تتعدى حدود الشجب والاستنكار.

